

S**الأمم المتحدة**Distr.
GENERALS/24353
27 July 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH**مجلس الأمن**تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن

(1992) ٧٦٣

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٧٦٣ (١٩٩٢) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . والغرض منه إبلاغ المجلس بالتقدم الذي أحرزته قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الولاية الموكلة بها في كرواتيا في إطار خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/23280 ، المرفق الثالث) . كما يلفت التقرير انتباه المجلس إلى بعض ما تواجهه القوة من دواعي القلق الرئيسية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة والمناطق المجاورة لها عقب انسحاب القوة بمسؤولياتها . وهو يتضمن المعلومات المتاحة حتى الساعة ٩٠٠ من يوم ٣٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ بتوقيت نيويورك .

أولا - تولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المسؤوليةألف - المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة

٢ - وكما أبلغت المجلس في تقريري المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ (S/23592) ، فإن المناطق الثلاث المشمولة بحماية الأمم المتحدة التي دعت إليها خطة حفظ السلام مقسمة إلى أربعة قطاعات على النحو المبين في الخريطة المرفقة : القطاع الشرقي (E) (لافونيا الشرقية ، الذي يضم المنطقتين المعروفتين باسم بایرانيا وسرى-الغربيّة) ، والقطاع الشمالي (N) (الجزء الشمالي من "المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة" في كرايينا) ، والقطاع الجنوبي (S) (الجزء الجنوبي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرايينا) والقطاع الغربي (W) (لافونيا الغربية) . وتولت القوة المسؤولة في القطاع الشرقي في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وفي القطاع الغربي في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وفي القطاعين الشمالي والجنوبي في ٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢ .

.../..

280792

92-32887 280792 280792 ٩٢(١٦١٣)

٣ - وكان الإنجاز الرئيسي الذي حققه قائد القوة ، الفريق ساتيش ناميبار ، والقوة التابعة له منذ توليها المسؤولية في مختلف القطاعات ، يتمثل في القضاء على أعمال خرق وقف إطلاق النار التي تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة مثل المدفعية والدبابات . وفي المرحلة التي أعقبت مباشرة توقيع القوة مسؤولياتها في كل من القطاعات ، نفّذت القوة ، خطوة أولى ، سحب كلاً الطرفين في وقت واحد مثل هذه الأسلحة إلى مسافة تبعد ٢٠ كيلومتراً عن خط المواجهة . كما تحقق خفض كبير في حدة التوتر في المناطق الثلاث جميعها المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، رغم أنه ما زال يحدث أحياناً خرقاً لوقف إطلاق النار ، يشمل غالباً نيران الأسلحة الخفيفة .

٤ - وتحقق إنجاز رئيسي آخر وهو انسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي من جميع القطاعات على النحو الذي دعت إليه الخطة ، باستثناء كتيبة مشاة واحدة في القطاع الشرقي ، من المقرر أن تنسحب في غضون الأيام القليلة القادمة . وفي الوقت نفسه ، سحب عدد من وحدات الجيش الكرواتي من خط المواجهة .

٥ - وقبل توقيع القوة المسؤولية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، بداعياً أن الجيش الشعبي اليوغوسلافي كان ينقل الكثير من أسلحته الثقيلة إلى وحدات قوات الدفاع الإقليمية المحلية وإلى الميليشيات شبه العسكرية المتمرزة في هذه المناطق . ولقد أبلغني قائد القوة بأن جميع وحدات قوات الدفاع الإقليمية في القطاعين الشرقي والغربي قد سلمت أسلحتها الثقيلة ، وأن هذه الأسلحة التي تشمل الدبابات ، والمدفعية ومدافع الهاون ، ومنظومات الأسلحة المضادة للطائرات ، أودعـت في مخازن "ذات قفلين" في عدد من المواقع التي تخضع لسيطرة القوة (انظر ٢/٣٥٩٢، الفقرة ١١) . ويجري حالياً اتخاذ إجراء مماثل في القطاعين الشمالي والجنوبي ، بما في ذلك "المناطق القرمزية" ، ومن المتوقع إنجازه في الأيام القليلة المقبلة .

٦ - والخطوة التالية في عملية نزع السلاح تتمثل في سحب المشاة ، المسلحين الان بأسلحة خفيفة فقط ، إما من أجل الترسيرج ، في حالة قوات الدفاع الإقليمية ، أو إلى مسافات محددة تقع خارج تأثير المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في حالة الجيش الشعبي اليوغوسلافي/الجيش الكرواتي . وقد تتحقق هذا بالفعل في القطاع الغربي وسينفذ قريباً في القطاعات الأخرى . وسيعقب الانسحاب الكامل عملية إزالة اللثام التي متقدمة بها أطراف غير مسلحة تابعة للجيش الكرواتي والجيش الشعبي اليوغوسلافي (أو قوات الدفاع الإقليمية) تحت حماية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . ولقد بدأت هذه العملية حالياً في القطاع الغربي .

٧ - إلا أن عملية تسريح قوات الدفاع الإقليمية الموجودة في القطاعات قد تعقدت بسبب ظهور منظمات شرطة معززة وميليشيات بالتوانى مع عملية التسريح . وهذه الجماعات التي تسمى "الشرطة الخاصة" ، و "شرطة حدود" وما إلى ذلك ، مجهزة ببنادق أوتوماتيكية ، وفي بعض الحالات ، برشاشات ، مما يعد خرقاً لاحكام الخطبة (S/23280) ، المرفق الثالث ، الفقرة (١٩) ، التي تقتضي بأن تكون الشرطة مزودة بأسلحة جنوبية فقط . وفي حالات عديدة ، تسلمت هذه الجماعات من الجيش الشعبي اليوغوسلافي أو من قوات الدفاع الإقليمية الصربية مسؤولية التواجد في خطوط المواجهة ، وسيكون من المتعين محبتهم وتسرحهم . وقد نوقشت هذه المسائل مراراً مع السلطات المحلية ، ولكن بدون التوصل إلى نتائج مرضية حتى الان . ويعتبر قائد القوة أن هذا الوضع خطير للغاية ، وأبلغني بأنه بعد أن أعطي للسلطات المعنية الوقت الكافي لإصدار التعليمات الضورية لضمان الامتثال للخطبة ، فإنه يتقترح أن يقوم في وقت قريب بإلغاء الامتثال حسب اللزوم والاقتضاء .

باء - "المناطق القرمزية"

٨ - إثر اعتماد مجلس الأمن لقراره ٧٦٢ (١٩٩٢) الذي يعالج مشكلة "المناطق القرمزية" ، بدأ سحب الطرفين للأسلحة الثقيلة ، وكذلك انسحاب القوات التي تواجهه بعضها البعض على خط المواجهة . إلا أنه لا تزال تحدث حالات إبطاء في بعض المناطق ، مع إصرار كل جانب على ضرورة انسحاب الجانب الآخر أولاً . وفي الفقرة ٣ من القرار ٧٦٢ (١٩٩٢) ، دعا المجلس إلى الانسحاب غير المشروط للجيش الكرواتي من منطقة درنيش إلى الواقع التي كان يحتلها قبل ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ومع ذلك ، فإن السلطات الكرواتية على أعلى المستويات ، وكذلك على المعيد الميداني ، قد أصرت على ضرورة أن يرتبط انسحاب الجيش الكرواتي بانسحاب متزامن لقوات الدفاع الإقليمية الصربية من مواقعها . وتشير التقارير الواردة من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إلى أنه لا يزال على الجيش الكرواتي أن يسحب من قرية سيريتوفسي في منطقة درنيش ، بالرغم مما تحقق بشكل عام من عمليات الانسحاب هذه . وتبدل القوة حالياً جهوداً من أجل تحقيق هذا الانسحاب بفية الحلولة دون زيادة حدة التوتر . وعلاوة على ذلك ، استبدلت السلطات الكرواتية قواتها العسكرية الموجودة في هذه المناطق بقوات شرطة كرواتية ، رفضت حتى الان الانسحاب ، مؤكدة أن جيشها فقط هو الذي يتعين عليه الانسحاب وفقاً لقرار مجلس الأمن ٧٦٢ (١٩٩٢) .

٩ - رغم أن المراقبين العسكريين الإضافيين ومراقبى الشرطة التابعين للأمم المتحدة الذين أذن المجلس بإيفادهم ، لم يملأوا بعد إلى منطقة البعثة ، أنشأت

القوة آلية للردم في "المناطق القرمزية" من خلال وزع مؤقت لبعض مواردها القائمة من المراقبين العسكريين ومراقبى الشرطة ، إلى جانب أفرقة متعددة من كتائب المشاة الموزعة في المناطق المتاخمة . وتلقى القوة أيضاً تعاوناً نشطاً من جانب بعضة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي . وتبقى زيادة عدد وتسلیح أفراد الشرطة والمليشيا على الجانب العربي مسألة تتبع على القلق في هذه المناطق أيضاً . وبالمثل ، فإن التقارير تفيد بأن على الجانب الكرواتي في منطقة درنيش ، انتقلت أعداد كبيرة من أفراد الشرطة المسلحين تسليحاً جيداً إلى المناطق التي أخلها الجيش الكرواتي .

١٠ - وكما يذكر المجلس فإن القرار ٧٦٢ (١٩٩٢) أوصى بإنشاء لجنة مشتركة ، على النحو الموموف في تقريري المؤرخ في ٣٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (S/24188) ، تقوم بالاشراف على عملية استعادة الحكومة الكرواتية سلطتها في "المناطق القرمزية" وبمراقبتها . ويسريني أن أبلغ المجلس بأنه بالرغم من بعض التحفظات الأولية فإن الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية في المنطقة قد قبلتا هذا المفهوم . وقد أُعلن عن تكوين اللجنة في ١٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ ، إثر إجراء المشاورات مع الجانبين ومع بعضة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي . ويؤمل في أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها خلال الأسبوع الجاري ، بالرغم من أن أحد الطرفين رفض المشاركة إلى أن تسحب السلطات الكرواتية جميع الأفراد التابعين لها من منطقة درنيش ، ولم يمكن بعد التوصل إلى اتفاق بشأن مكان عقد الاجتماع الأول .

جيم - منطقة دوبروفنيك

١١ - تقضي خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي اعتمدها المجلس بأنه ، مع تولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المسؤولية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، يتبعين على الجيش الشعبي اليوغوسلافي الانسحاب من جميع المناطق في كرواتيا (S/23280) ، المرفق الثالث ، الفقرة ١٨) . ولقد تحقق بعض الانسحاب إثر وصول القوة ، إذ سحب الجيش الشعبي اليوغوسلافي من جانب واحد قواته من جزيرتي فين ولامستوفو في أوائل شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ . غير أن قوات الجيش الشعبي اليوغوسلافي بقيت في منطقة دوبروفنيك رغم الجهود المتكررة التي بذلتها القوة من أجل تأمين انسحابها . وأبلغ قائد القوة ، في المجتمعات عُقدت مؤخراً مع سلطات بلغراد ، بأنه نظراً للأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها شبه جزيرة بركلاكا الواقعة شرق دوبروفنيك ، والتي تتحكم في مدخل خليج قطُر ، فإن انسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي سيتوقف على نزع

صلاح شبه جزيرة بربلاكا ، وعلى ضمان عدم وضع أسلحة ثقيلة كرواتية على مقربة منها . وطلبت سلطات بلغراد وجوداً للقوة في المنطقة لكي تؤمن تجريدها من السلاح إلى أن تُحل القضية التي رفعتها إلى المؤتمر المعنى باليوغوسلافيا برعاية الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بترسيم حدود الدولة في هذه المنطقة ، وذلك كجزء من توسيعة سياسية شاملة ، أو إلى أن تتخذ محكمة العدل الدولية قراراً بشأن هذه المسألة . وقد أكدت سلطات بلغراد على أن شبه الجزيرة بربلاكا منطقة غير مأهولة تبلغ مساحتها ٩٣ كم² ، ولذلك يجب ألا يسمح لها بأن تصبح سبباً للنزاع ، وهي ترى أن هذا الأمر هو مسألة تعالج عن طريق إما مفاوضات سياسية تجري في المؤتمر ، أو بتسوية قضائية . (أشارت سلطات بلغراد هذه المسألة أيضاً في نيويورك في رسالة وجهتها إلى مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ (S/24322)).

١٢ - وردَ قائد القوة بـأن الخطة التي اعتمدها مجلس الأمن غير قابلة للتتفاوض ، وأنه لا يستطيع الدخول في مسائل تقع خارج إطار ولاية القوة . ومع ذلك ، قامت القوة ، ممارسة منها لمسؤولياتها من أجل تنفيذ الخطة ، بنقل آراء سلطات بلغراد في المحادثات التي أجريت مع السلطات في زغرب في ١٤ تموز/يوليه . وأبدت الحكومة الكرواتية استعدادها للنظر في عدم وضع أسلحة ثقيلة في المنطقة ، شريطة انتساع الصراع ومونتينغرو عن ذلك بصورة متبدلة ، وفي كلتا الحالتين ، مع قيام المراقبين العسكريين التابعين للقوة برمد الحالة . وتُجري القوة الان مناقشات بشأن هذه المسألة على سبيل الاستعجال بفرض حل هذه القضية وتأمين انسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي من منطقة دوبروفنيك في أقرب وقت ممكن . وفي حالة التوصل إلى اتفاق وفقاً للخطوط المشار إليها ، سأعود إلى المجلس لاقتراح توسيع ولاية القوة ، كي تشمل هذه المهام الإضافية .

ثانياً - التطورات المُشيرة للقلق

الف - نظرة عامة

١٣ - من الواقع أن التطورات التي أشرت في الأشهر الأخيرة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقاً قد غيرت جذرياً كثيراً من المسلمات التي صيفت على أساسها خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام . وقد أبلغني قائد القوة ، في هذا الإطار ، ببعض شواغله الرئيسية التي تتطلب ، لكي تتعالج على نحو فعال ، أن يوافق المجلس على إجراء تعديلات إضافية على ولاية القوة .

باء - حالات الطرد والقس والتخويف

١٤ - منذ بدء القوة لمهمتها ، واجهت في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، وضماً كانت تُستخدم فيه وسائل إرهابية مثل الإيذاء الجسدي ، والقس ، والهدايا وحشى القتل ، من أجل إكراه العائلات غير الصربية على مغادرة منازلها . وفي حالات سجلت سابقاً ، لا سيما قبل تولي القوة المسؤولة ، كانت حالات الطرد هذه تنفذ بطريقة مارخة ؛ إذ كانت تُخرج العائلات من منازلها ، تحت التهديد الجسدي ، وتُجتمع في حافلات وهائن وكانت تُنقل إلى مناطق خارج المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وأكثر ما تجلّى ذلك في القطاع الشرقي . وتمكنت القوة ، منذ أن تولت مسؤولياتها ، ونتيجة لكتافة الدوريات والمراقبة عند نقاط التفتيش ، في وضع حد لعمليات الطرد الجماعي . ومع ذلك ، فإن حالات فردية من التخويف ترتب عليها مغادرة أشخاص لمنازلهم بالقوة ما زالت تحدث وتمثل مدرداً لبالغ القلق .

١٥ - وفي القطاع الشرقي ، حيث تولت القوة المسؤولة منذ شهرين ، تمكّن قادتها العسكريون ، بالإضافة إلى مراقبين الشرطة المدنية ، من إجراء دراما مفصلة عن الحالة السادسة . وأسفر هذا التحليل عن أن غير الصربيين الذين لهم ممتلكات ، لا سيما أولئك الذين يملكون بيوتاً وكروماً ومزارع ، هم المستهدفوون بالطرد بصورة خاصة . ويتمرض مثل هؤلاء النازحون إلى تهديدات وأعمال تخويف من جميع الأنواع ، ونتج من ذلك أن عدداً من غير الصربيين الذين لم يغادروا المنطقة حتى أثناء النزاع في العام الماضي ، أُكرهوا منذ ذلك الوقت على ذلك . وفي السابق ، كانت منازل المطربودين تُسرق وتحرق أو تنسف ؛ أما الآن ، فإنه يجري احتلالها فوراً ، بطريقة منتظمة ، مما يدل على تورط السلطات المحلية في ذلك ، أو على الأقل رضوخها . وتلقى مراقبو الشرطة المدنيون التابعون للأمم المتحدة تقارير عن مشاركة الشرطة والمليشيا في هذه الحوادث ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وفي حالات أخرى ، حدثت التحقيقات التي أجرتها القوة "زعماء عصابة" من بين الصربيين اللاجئين من مناطق أخرى الذين وجدوا مأوى في القطاع الشرقي . ولا تزال القوة تنتظر نتائج التحقيقات الجنائية التي وعدت بها ، والمتعلقة بـ ١١ شخصاً معروفيـن نفذوا عملية طرد وحشية من قرية توفارنيك في منتصف شهر أيار/مايو ، بالرغم من توفيرها ملفاً كاملاً بالدعوى بشأن المسألة منذ سبعة أيام .

١٦ - وتحت هذه الأعمال أيها في المناطق الخاصة للصربيين من القطاع الجنوبي وبدرجة أقل في القطاعين الغربي والشمالي . وفي الوقت نفسه ، أبلغت قوة الحماية

التابعة للأمم المتحدة بوقوع أعمال نهب وتمهير متكررة لمنازل الصربين وذلك بالنسبة للصربين الذين تركوا هذه المناطق خلال السنة الأخيرة . وقد احتاج بشدة على جميع هذه الأعمال الإجرامية قائد القوة ومساعدوه لدى السلطات في زغرب وبليغرايد ولدى السلطات المحلية ، إلا أنه لم يحدث حتى الان أي تحسن يذكر في الوضع . ولن يكون بإمكان قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة القضاء على هذه الممارسات التي لا تطاق والمعروفة باسم "التطهير العرقي" ما لم يتم اتخاذ إجراءات صارمة على أعلى المستويات في الحكومة .

١٧ - وتعتقد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أنه شمة ملة مباشرة بين هذا الوضع وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في هذه المناطق . وتدفقات اللاجئين الصربين إلى المناطق المشمولة بالحماية للأمم المتحدة في مناطق أخرى في كرواتيا ، وفي الآونة الأخيرة في البوسنة والهرسك مستمرة بلا هوادة . وتفيد الانباء بأن اللاجئين من كرواتيا الذين يبدو أن بعضهم لا يرى في الأفق أية إمكانية للمعوده إلى ديارهم ، ولا سيما في سلافونيا الغربية والوسطى ، قد احتلوا المنازل التي تركت خالية من جراء رحيل شاغليها من غير الصربين . وبالرغم من أنهم يدعون بأن من حقهم السكن في هذه المنازل طالما منعوا من الإقامة في منازلهم من قبل السلطات الكرواتية ، فإن قائد القوة يشعر بقلق من أن هذه الأفعال تشكل جزءاً من جهود متضادرة لتفجير التكوين العرقي لهذه المناطق . وعندما أعرب الجنرال ناميبار عن قلقها الشديد إزاء هذه المسألة في الاجتماعات التي عقدت مع سلطات بلغراد ، أجاب محاوروه أنه في حين أنهم قادرون على منع الهجرة من الصرب ومونتيفرو إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، فإنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بذلك في حالة المهاجرين القادمين من مناطق أخرى من كرواتيا ، والذين دمرت منازلهم بالفعل ، أو القادمين من مناطق البوسنة والهرسك التي مرت بها الحرب والذين يدخلون مباشرة المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة المجاورة لهم . وهذه تمثل مشكلة مستمرة لا يرى قائد القوة إمكانية معالجتها إلا عن طريق منع أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المتمركزين عند نقاط الدخول إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ملطة منع دخول الأشخاص من غير المقيمين في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة أو الذين يعتبرون زائرين مؤقتين حقيقيين للمنطقة .

١٨ - وتدعو المشكلة للقلق بصورة خامة لأنه عند الانتهاء من نزع ملاح المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة واستعاده قدر من الاستقرار في تلك المناطق ، فإن خطبة الأمم المتحدة تتوجه عودة المشردين إلى منازلهم . وهذا يمثل هدفاً يتطلب بلوغه بذل

جهود كبيرة من جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بدعم ومساعدة نشطين من جانب قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والسلطات الحكومية والمحلية المعنية . وإن تحديد أولئك المشردين والتثبت من رغبتهم في العودة إلى ما يكون في كثير من الأحيان عبارة عن هيأة لبيوتهم السابقة سيسعى أعباء كبيرة على عاتق موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسيتطلب تعاون وتفاهم جميع الأطراف . ويقدر قائد القوة أن الظروف ليست مهيئة بعد للقيام ببرنامج عودة طوعية على نطاق كبير في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

جيم - مراقبة الحدود الدولية

١٩ - منذ قبول الأطراف لخطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وإقرارها من جانب المجلس ، اكتسبت الجمهوريات في المنطقة شخصية قانونية دولية وأصبحت ثلاثة منها دول أعضاء في الأمم المتحدة . وخلال الاجتماعات التي عقدت مع قائد القوة في زغرب ، أشارت السلطات الكرواتية مراراً وتكراراً مسألة مراقبة حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة حيثما تتطابق هذه الحدود مع الحدود الدولية المعروفة الآن . فالقطاع الشرقي يشترك في الحدود مع هنغاريا والصرب ، والقطاعات الثلاثة الأخرى تشتراك في الحدود مع البوسنة والهرسك . وقد أضافت الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) بموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٣) بعداً جديداً على المسألة .

٢٠ - وفي بادئ الأمر اقترحت الحكومة الكرواتية أن يسمح لها بالسيطرة على نقاط الدخول الحدودية وإنشاء إجراءات للجمارك والهجرة في تلك النقاط . إلا أنها قبلت بأن ذلك لا يتماشى مع الخطة التي تستبعد إعادة إعمال القوانين والمؤسسات الكرواتية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدةريثما يتم تحقيق تسوية سياسية شاملة وذلك على نحو ما أشرت في تقريري المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/23513 ، الفقرة ٩) . في الوقت نفسه ، أبلغ قائد القوة أن تغيير التكوين الديمغرافي للمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة بسبب تدفق اللاجئين الصربيين يُمثل مصدر قلق خاص للحكومة الكرواتية . وقد أعربت السلطات الكرواتية أيضاً عن قلقها إزاء إمكانية نقل الموارد الطبيعية وحتى تفكك الهيأة الأساسية الصناعية ونقلها من بارنجا وسلوفونيا الشرقية إلى الصرب . وبالرغم من أن هذه الشواغل مشروعة ويبدو أن لها ما يبررها ، فإن قيام كرواتيا ، في الظروف الحالية ، بإعادة إعمال قوانينها وسلطاتها المختصة بالهجرة والجمارك والشرطة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة لا يتفق مع الخطة . وفي الواقع ، فإن أي محاولة للقيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى إبطال الأسس التي تقوم عليه الخطة ويهدد بإمكانية استئناف الأعمال الحربية .

٢١ - وخطة الامم المتحدة لحفظ السلم لا تعطي سلطة صريحة لقوة الحماية التابعة للامم المتحدة إلا لمنع ونقل الاسلحة والذخائر وغيرها من المواد شبه العربية إلى المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة . وإذا رئي أنه من المناسب أن تستجيب الامم المتحدة لشاغل كرواتيا فيما يتعلق بمراقبة الحدود ، سيكون من المتعين زيادة توسيع نطاق ولاية قوة الحماية التابعة للامم المتحدة لإعطائهما ملاحيات القيام بالوظائف المتصلة بالهجرة والجمارك على الحدود الدولية . وفي حالة القطاع الشرقي ، سيتعين أن تشمل هذه الوظائف عمليات المراقبة التي تتطلبها الجراءات التي فرضها مجلس الامن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) ، ولكي تكون أعمال المراقبة التي تضطلع بها القوة فعالة ، سيلزم أن تخول القوة أيضاً ملاحيات لتعيين نقاط العبور الحدودية المسموح بها واعتراض أي شخص يكتشف قيامه بمحاولة عبور الحدود من موقع آخر .

٢٢ - وتمتد الحدود الدولية للقطاعات الأربع في مجموعها لمسافة ٦٣٩ كيلومتراً تقريباً ، ويوجد فيها ٤٥ نقطة عبور برية و ٢١ نقطة عبور نهرية . وقد أقامت قوة الحماية نقاط تفتيش في ٤٦ من هذه المعابر وتقوم بدوريات متكررة لتفتيش النقاط الأخرى . وسيكون من غير العملي ، حتى مع زيادة استخدام دوريات طائرات الهليوكوبتر ، أن يحاول توفير الإشراف التام على هذه الحدود . والموارد البشرية اللازمة لمراقبة نقاط العبور للأغراض المبينة أعلاه من شأنها أن تشمل الشرطة وضباط الهجرة والجمارك ، بالإضافة إلى الأفراد العسكريين . وإذا كانت نقاط العبور البالغ عددها ٤٦ والتي أقامت فيها قوة الحماية بالفعل نقاط تفتيش ثابتة مفتوحة لمدة ١٠ ساعات يومياً ، سيلزم توفير ١٨٤ فرداً إضافياً من أفراد الشرطة بالإضافة إلى ٣٧٦ ضابطاً من ضباط الهجرة و ٣٧٦ ضابطاً للجمارك . (نقاط العبور الأخرى البالغ عددها ٣٠ نقطة مستعتبرة مقلقة) . ويمكن توظيف أغلبية ضباط الهجرة والجمارك محلياً . وسيتطلب هذا العمل الابتكاري أيضاً وجود وحدة متخصصة للدعم الإداري والقانوني قوامها نحو ٨٠ موظفاً ، لتوفير الدعم اللازم لإدارة قاعدة من البيانات الالكترونية .

دال - الوضع الإنساني في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة

٢٣ - ما يرجع القتال في مناطق البوسنة والهرسك المتاخمة للمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة يُسبب معوبات شديدة في القطاعين الشمالي والجنوبي . وقد قام أفراد قوة الحماية ، لأسباب إنسانية ، بالمشاركة في إنقاذ ورعاية اللاجئين الفارين من القتال من البوسنة والهرسك ، بالرغم من أن ذلك يقع من الوجهة الفنية خارج إطار ولاية قوة الحماية وتتجدد إمكاناتها المنهكة بالفعل . ويشارك الصربيون الموجودون داخل المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة بموردة متزايدة في النزاع في البوسنة والهرسك . وهذا يزيد من صعوبة مهمة قوة الحماية في نزع ملاح المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وفي بعض الأحيان وجد أفراد قوة الحماية أنفسهم في تقطيع النيران بين قوات الدفاع الإقليمية للبوسنة والهرسك والقوات الصربية التي تطلق النيران من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة لدعم الصربيين في المناطق الواقعة على جانب البوسنة والهرسك من الحدود .

٢٤ - كما ترتب على النزاع في البوسنة والهرسك أن توقفت إلى حد كبير المساعدات الاقتصادية التي كانت قائمة في السابق بين المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة والجمهوريات البيروفوملافية الأخرى . وفي هذا الصدد ، تلقى الأمين العام من مصادر مختلفة عدداً من النداءات التي تطلب تقديم مساعدات إنسانية إلى سكان المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وقد قامت إدارة الشؤون الإنسانية بتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه الطلبات وقد أحيلت الحالات التي انطوت على طلبات لإرسال الأغذية والإمدادات الطبية من بلدان إلى بلدان إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ، التي تمنع الموافقة شريطة أن يقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقوة الحماية وللجنة الصليب الأحمر الدولية ، حسب الاقتضاء ، بتفتيش الشحنات وأن يتم الحصول على الموافقة فيما يتعلق بالرحلات الجوية و/أو القوافل البرية من الحكومات المعنية .

هاء - الملك والسوقيات

٢٥ - ما زال الاضطلاع بالمهام المتعلقة بالشؤون المدنية وعناصر الشرطة في القطاعات يتآثر ملباً بالنقum الخطير في الموظفين والعربات المزودة بالإجهزة اللاملكية . ويضم كل قطاع بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة ومئات القرى . والمهمام مضنية ، وتتطلب الخبرة والاقتدار المهني والمزاج الملائم ، ولا تعطي قوة الحماية التابعة للأمم

المتحدة أكثر من خمسة موظفين من الفئة الفنية في أي قطاع ، وقد ثبت أن هذا العدد غير كاف ، حتى عندما تبين حتى الآن أنه من الممكن توفير المجموعة الكاملة تقريباً من الموظفين المؤهلين . وعلاوة على ذلك ، فإنه في حين أنه من الضروري أن تتتوفر نسبة ثلاثة من أفراد شرطة لكل مرتبة واحدة مزودة بجهاز لاسلكي لضمان تغطية كافية من الدوريات ، فإن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة قامت في الوقت الحالي بــوزع ٨٦ مركبة فقط لقوة قوامها ٤٨٦ من أفراد الشرطة منتشرين في خمسة قطاعات ومقررين و "المناطق القرمزية" . وتؤثر مشاكل سوقية مماثلة في جميع مكاتب الشؤون المدنية ، وترتبط على ذلك أنه تبين حتى الان أنه من المستحيل عملياً ، حتى مع العمل على مدار الساعة ، الاضطلاع بصورة كافية بالولايات المسندة إلى قوة الحماية في المجال السياسي والمجال المتعلق بالشرطة ، وهناك أجزاء من القطاعات لا يمكنها حتى الان الإشراف بصورة كافية . ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٣ (١٩٩٢) ، ازدادت مهامها في مارييفو والمناطق القرمزية وفي أماكن أخرى ، ومع تقدم خطة حفظ السلام إلى مراحل التنفيذ التالية ، متزداد الاحتياجات من موظفين الشؤون المدنية زيادة كبيرة . وفي ظل هذه الظروف ، أوصى قائد القوة برفع عدد موظفي الشؤون المدنية المعينين في قوة الحماية من ٣٣ إلى ٦٠ ، مع زيادة عدد موظفي الدعم وفقاً لذلك . وهذا لا يشمل أي أفراد إضافيين مطلوبين للإضطلاع بالخدمة على الحدود الدولية في القطاعات على نحو ما أشير إليه في أجزاء أخرى من هذا التقرير .

ثالثا - ملاحظات

٢٦ - يسرني أن يكون بإمكانني أن أفيد بأن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة قد اضطاعت بالاعمال الناجحة المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها في كرواتيا بغض النظر عن تدهور الوضع في البوسنة والهرسك . ويُعزى هذا النجاح إلى حد كبير إلى ما لاقته القوة من تعاون من مختلف الأطراف . ويبقى هذا هو الشرط الأساسي لفعالية القوة . وأود أن أعرب عن امتناني الشام لحكومة كرواتيا للمرونة التي أبدتها في استجابتها لجهود قائد القوة لإيجاد حل لمسألة "المناطق القرمزية" .

٢٧ - إلا أنه ما زالت هناك بعض المشاكل ، ولا سيما فيما يتعلق بالتلسخ المفترط للشرطة المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة والاضطهاد المستمر لغير الصربيين في بعض المناطق وتدمير ممتلكات الصربيين في مناطق أخرى . ومن السابق لوانه أن نغيب بأن قوة الحماية قد نجحت في تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح وفي بسط سلطتها الكاملة في تلك المناطق أو أن الظروف مواتية للعودة الطوعية للمشردين إلى ديارهم ، وهذا أمر يمثل جانباً من خطة الأمم المتحدة

لحفظ السلم أعلق عليه أهمية خاصة . وقد أكد لي قائد القوة أنه سيقوم هو ومساعدوه ، الذين أشيد بتصميمهم وحذرتهم الدبلوماسية وعملهم الشاق الدؤوب ، بمواصلة بذلك قصارى الجهد لتنفيذ جميع جوانب خطة حفظ السلم .

٢٨ - وقد حدد هذا التقرير حالتين يرى قائد القوة فيهما أنه يلزم توسيع نطاق الولاية الحالية لقوة الحماية اذا ما أريد لها أن تنجح في إقامة أوضاع سلمية يسودها العدل والاستقرار في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، ريثما يتم التفاوض من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة . وقد أوصى قائد القوة على وجه التحديد بأن تعطى قوة الحماية سلطة مراقبة دخول المدنيين إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة (الفقرة ١٧) وأن تمنع صلاحيات الاضطلاع بوظائف الهجرة والجمارك عند حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة عند تطابقها مع الحدود الدولية (الفقرة ٢٢) . كما أوصى قائد القوة بتعزيز أعداد عنصر الشؤون المدنية في قوة الحماية (الفقرة ٢٥) . وفي حال موافقة مجلس الأمن ، ستكون هذه التعزيزات لولاية القوة وعدد أفرادها إضافة إلى التعزيزين السابقين فيما يتعلق بمطار ساراييفو (القرار ٧٥٨ (١٩٩٢)) و "المناطق القرمزية" (القرار ٧٦٢ (١٩٩٢)) على التوالي . بالإضافة إلى ذلك ، ثمة إمكانية بأن يتطلب من قوة الحماية أن تنشئ وجودا عسكريا في شبه جزيرة بريفلاتكا لضمان أن تظل متزوجة السلاح الفقرة ١١ أعلاه) .

٢٩ - وتبين التوصيات الأخيرتان لقائد القوة المتعلقةان بالمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة إلى أي مدى يمثل تطور الحالة في ما كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية استقطابا لقوة الحماية في اتجاه القيام بمهام شبه حكومية تتتجاوز ممارسة حفظ السلم العادي ، وتترتب عليها آثار كبيرة فيما يتعلق بالمورد ، وقد تستحدث طلبات لزيادة تعميق الدور الذي تتطلع به الأمم المتحدة في هذه المنطقة المضطربة . وكما أوضحت لاعضاء مجلس الأمن ، ولا سيما في تقريري المؤرخ في ٢١ تموز / يوليه بشأن الحالة في البوسنة والهرسك (S/24333) ، فإنني أنظر إلى هذا الاتجاه بشغف من التوجّه ، في ضوء المطالب العديدة الأخرى على اهتمام المنظمة ومواردها . إلا أن قائد القوة قد عرض قوياً لصالح توصياته ، وإنني بموازنة الأمر ، أعتقد أنها يجب أن يوافق عليها إذا ما أردنا تجنب تقويض الجهد التي استثمرها بالفعل مجلس الأمن في كرواتيا نتيجة لتقييد ولاية قوة الحماية وقصرها على مراقبة التحركات العسكرية أو نتيجة لافتقار القوة إلى الموارد الضرورية من الموظفين المدنيين . وأعتقد أن أقدم عما قريب إلى مجلس الأمن تقديرات أولية للآثار المالية المترتبة على هذه التوصيات .

